ملاحظات موجزة حول الحلقة النقاشية التي عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية تحت عنوان:

النهوض بقطاع الخدمات من أجل التنمية في مصر

الأربعاء 10 يونيو 2015، 09:30 – 11:30 صباحا

المتحدثون:

أ. د. **أمنية حلمي**، مدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أ. **عبد الحميد ممدوح**، مدير قسم التجارة في الخدمات، منظمة التجارة العالمية

د. **ماجدة شاهين**، أستاذ السياسات العامة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة

رئيس الجلسة:

عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

النقاط الرئيسية:

- اكتسب قطاع الخدمات أهمية متزايدة في معظم الاقتصادات، حيث بلغ نصيب القيمة المضافة للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 70% في عام 2010 مقابل 53% في عام 1970، ليكون بذلك أكبر من قطاعات الصناعة والزراعة والتعدين مجتمعة. وفي مصر، بلغ نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي 47% في عام 2014، وتأتي بعد كل من لبنان والأردن وتونس في الترتيب.

- أولت نماذج الأعمال الجديدة مزيدا من الأهمية الاستراتيجية للخدمات، ليس فقط في حالة الصناعات المتقدمة ولكن أيضا بالنسبة لغالبية السلع الأساسية. فقد كشفت دراسة حالة أُجريت حديثا حول سلسلة القيمة لإنتاج الخبز واستهلاكه أن الخدمات تشكل 72% من التكلفة النهائية لرغيف الخبز.

- يوضح "منحنى سمايلي" (Smile curve) الذي استُحدث مؤخرا نصيب القيمة المضافة في سلسلة التوريد، مبينا أن أعلى قيمة مضافة تنشأ خلال مرحلتي قبل التصنيع وبعده، في حين أن أقل قيمة مضافة تنشأ خلال مراحل التصنيع (أي المنتج المادي).

- يمكن أن تترتب على إخفاق سلسلة الخدمات خسائر كبيرة في القدرة التنافسية في مختلف قطاعات الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن مصر احتلت المرتبة السادسة بين منتجي الخضروات على مستوى العالم في عام 2011، لم تنعكس هذه الطاقة الإنتاجية على أداء مصر التصديري.

- تمثل التجارة في الخدمات مصدرا رئيسيا للاستثمار، حيث يتركز ثلثا الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات؛ ومن هنا أهمية ضمان الاتساق بين سياسة الاستثمار والإطار التنظيمي لقطاع الخدمات. فمن الصعب أن تكون هناك سياسة استثمارية سليمة دون رؤية مقابلة لقطاع الخدمات والعكس صحيح.

- يتم توريد الخدمات من خلال أربع طرق: الطريقة الأولى: التجارة عبر الحدود؛ الطريقة الثانية: الاستهلاك في الخارج؛ والطريقة الثالثة: الوجود التجاري؛ والطريقة الرابعة: وجود موردي الخدمات. وتحظى الطريقة الثالثة بالحصة الأكبر لتوريد الخدمات على مستوى العالم بنسبة تتراوح بين 55% و60%، ولكن ذلك ينعكس بالكاد على بيانات ميزان المدفوعات. وبالنسبة لمصر، فإن طريقة التوريد الرابعة هي الأكثر انغلاقا. أما طرق توريد قطاعي الخدمات البحرية المساعدة والخدمات القانونية فهي مغلقة تقريبا، في حين أن طرق توريد خدمات قطاع الاتصالات فهي أكثر انفتاحا نسبيا.

- على الرغم من أن مصر هي أحد البلدان الرئيسية المصدرة للخدمات في المنطقة العربية، فإن حصتها منخفضة من صادرات وواردات الخدمات عالميا، بنسبتي 0.4% و0.3% من إجمالي صادرات وواردات العالم على الترتيب، وتمثل خدمات النقل والسياحة صادرات مصر الرئيسية من الخدمات. ويمكن عزو انخفاض حصة مصر من الصادرات إلى ضعف الصادرات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا.

- تعهدت مصر بعدد 44 التزاما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، وذلك في خمس من القطاعات الاثني عشر في تصنيف منظمة التجارة العالمية. وهذا العدد من الالتزامات متواضع جدا إذا ما قورن بالالتزامات التي تعهدت بها بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل المملكة العربية السعودية والأردن (120 و 110، على الترتيب).

- إن تحرير الخدمات ليس كإلغاء القيود التنظيمية أو الخصخصة. فالتحرير يتطلب دورا مكثفا من الحكومة—باعتبارها جهة تنظيمية—من خلال وضع اللوائح التنظيمية والإصلاح المؤسسي. ويتعين على الحكومة أن تبدأ بالأطر التنظيمية الأفقية التي تنطبق على جميع القطاعات. وخير مثال على خدمة تم تحريرها بنجاح هو قطاع الاتصالات في مصر، والذي تحول من كونه احتكار للقطاع العام إلى قطاع تنافسي.

- إن الخوف من المنافسة والأنماط الفكرية الحالية هي من بين أهم العوامل التي تعيق عملية تحرير التجارة في الخدمات في مصر.

- يمكن أن يؤدي إدخال المنافسة في أسواق الخدمات من خلال التحرير إلى تحقيق مكاسب هائلة في الرفاهة لكل من الاقتصاد والمجتمع على حد سواء. ومع ذلك، فإنه يشكل أيضا تحديات خطيرة، لا سيما من المنظور التنظيمي.

- يجب على مصر أن تضع مصالحها نصب أعينها وألا تتبع البلدان الأخرى دون هدف. فقد أظهرت التجارب أن ليس كل البلدان التي أبرمت اتفاقيات مع منظمة التجارة العالمية قد استفادت منها.

- من المهم أن يقوم القطاع الخاص بالحث على تنفيذ تدابير تيسير التجارة. ومن ناحية أخرى، يجب على الحكومة أن تضع لوائح وتدابير في مجال السياسات تتسم بالاتساق بين الفاعلين المعنيين.